نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤

نظام تمويل مشاريع الهيئات المحلية

صادر بمقتضى الفقرة (و) من المادة (٥) من قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥

المادة١- يسمى هذا النظام (نظام تمويل مشاريع الهيئات المحلية لسنة ٢٠١٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

البنك : بنك تنمية المدن والقرى.

المجلس : مجلس إدارة البنك.

المدير العام : مدير عام البنك.

الهيئة المحلية : المجلس البلدي أو اللجنة التي تقوم مقامه.

المادة٣- يعمل البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية داخل حدود الهيئة المحلية بمقتضى عقود تمويل لا تقوم على الفائدة وفقا لإحدى الصيغ التالية:-

أ- عقد تمويل المشروع بالشراكة الدائمة مع الهيئة المحلية والقطاع الخاص أو مع القطاع الخاص.

ب- عقد تمويل المشروع بالشراكة المتناقصة مع الهيئة المحلية على أن تحل الهيئة المحلية محل البنك في ملكية المشروع تدريجيا.

المادة٤-أ- يعمل البنك على تطبيق صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء بحيث يقوم البنك بتنفيذ طلب الهيئة المحلية التي يتعاقد معها بشراء ما تطلبه منه الهيئة المحلية من شخص ثالث على أن يدخل المبيع في ملك البنك مقابل وعد الهيئة المحلية بشراء ذلك الشيء.

ب-للهيئة المحلية الحق في العدول عن الشراء وفقا للصيغة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مع تحملها الفرق بين الثمن المسمى وثمن البيع نتيجة امتناعها عن استكمال معاملة الشراء.

المادة٥- يتم عرض صيغ عقود التمويل المقترحة استنادا لأحكام هذا النظام على دائرة الإفتاء العام لبيان الحكم الشرعي فيها.

المادة٦- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام تنويع منتجات البنك بإضافة صيغ أخرى لعقود التمويل التي لا تقوم على الفائدة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة٧- يتولى المدير العام توقيع عقود التمويل المبرمة وفقا لأحكام هذا النظام.

المـادة٨- يصـدر المجلـس التعليمـات اللازمـة لتنفيـذ أحكـام هـذا النظـام بعـد استشارة دائرة الإفتاء العام فيها.

٢٠١٣/١٢/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الداخلية ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة حسين هزاع المجالي	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد ذنيبات	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور أمين محمود	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عبد الله النسور
وزير المالية الدكتور أمية طوقان	وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير	وزير الزراعة ووزير المياه والري بالوكالة الدكتور عاكف الزعبي	وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم حافظ الحلواني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور أحمد زيادات		وزير العمل ووزير السياحة والآثار الدكتور نضال مرضي القطامين	وزير تطوير القطاع العام الدكتور خليف الخوالدة
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور محمد حسين المومني		وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور ابراهيم سيف	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد المصري
وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني		وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور محمد حامد
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هايل عبد الحفيظ داود		وزير دولة ووزير الثقافة بالوكالة الدكتور سلامة النعيمات	وزير الصحة الدكتور علي النحلة حياصات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عزام طلال توفيق سليط		وزير النقل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتورة لينا شبيب	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة